الشرق

الجمعة 23-10-2015 العدد 19917

3

سلام: السياسة تعقد ملف النفايات سأتخذ الموقف وأسمي الأشياء بأسمائها

أعلن رئيس مجلس الوزراء تمام سلام، لدى استقباله في السراي الكبير عددا من طلاب الدراسات العليا في كلية العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف، «أن معالجة موضوع النفايات لا تزال متعثرة بسبب التجاذبات القائمة بين القوى السياسية»، معلنا انه «إذا لم يحصل حل جذري خلال أيام فإنني سأتخذ الموقف المناسب».

سقف زمني

وردا على سؤال عن تعطيل مجلس الوزراء وعما اذا كان قد حدد لنفسه سقفا زمنيا في شأن استمرار الحكومة، قال سلام: «لا أزال صابرا واحاول. وعندما اشعر أنني وصلت الى طريق مسدود سأعلن موقفي. لقد قلت مرارا أنه لا لزوم لمجلس الوزراء اذا كان غير قادر على الاجتماع، وأبلغت ذلك الى المشاركين في جلسات الحوار في مجلس النواب وأهم موضوع يواجهنا اليوم هو ملف النفايات الذي لا يزال موضع تجاذب بين القوى السياسية. إن غالبية هذه القوى غير مهتمة بالأمر. البعض يتعامل معه وكأن لا علاقة له بالأمر. والبعض الآخر يقول انه لن يساهم لكنه لن يعرقل. اذا تبين لي بعد أيام او اسبوع على الاكثر انهم لا يريدون حلا فسوف اضطر الى تسمية الاشياء بأسمائها».

اضاف: «اتهمت احيانا بمحاولة الاستيلاء على صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني وأحيانا أخرى بالتفريط بصلاحيات رئيس الوزراء السني. تمسكت بموقفي الحيادي ولا أزال. لكن الأمور وصلت الى نقطة غير مقبولة، وعدم وعي القوى السياسية لواقع الحال يترسخ أكثر فأكثر. لذلك إذا وصلت الى قناعة بضرورة اعلان التخلي عن مهماتي فذلك لكي أدفع هذه القوى الى تحمل مسؤولياتها وليس لتغطيتها».

رئيس الحكومة محاطا بوفد جامعة القديس يوسف

خطورة الاوضاع

ونبه رئيس الحكومة من «خطورة الاوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد»، معلنا تأييده لعقد جلسة تشريعية لإقرار القوانين ذات الطابع الملح ومنها المصادقة على هبات من البنك الدولي مهددة بالالغاء في نهاية العام الحالي». وقال: «إذا لم تعقد جلسة تشريعية سنخسر الكثير من صدقية لبنان على المستوى الدولي. وفي وقت ليس ببعيد قد نصبح مصنفين دولة فاشلة، مع ما يعنيه ذلك من انعكاسات بالغة السلبية على وضعنا المالي والاقتصادي وعلى صورة لبنان في العالم».

وأكد سلام أن «الدولة قادرة على دفع رواتب القطاع العام لشهر تشرين الثاني فقط، وأن تأمين الرواتب للفترة المقبلة يحتاج الى جلسة تشريعية». وبسؤاله عن اسباب العجز عن وضع قانون انتخابي جديد، أعرب الرئيس سلام عن تأييده «لقانون مختلط يعتمد النظامين الأكثري والنسبي»، وقال: «نحن اليوم بعيدون جدا عن الاتفاق على قانون من هذا النوع لأن كل طرف سياسي يريد القانون على قياسه».

رئيس توافقي

وعن الانتخابات الرئاسية، كرر الرئيس سلام موقفه الداعي الى انتخاب رئيس توافقي من خارج الاصطفاف الحالي، «لأن اختيار أي مرشح من المرشحين الأربعة المطروحين حاليا يعني انتصار فريق وانكسار فريق، ولبنان في هذه المرحلة لا يحتمل انتصار أحد على أحد أو انكسار أحد أمام أحد».

وسئل عن التحركات الشعبية الأخيرة، فقال: «لقد أعلنت منذ اللحظة الأولى ان الحراك محق وهو يعبر عن غضب الناس، ومددت يدي الى القيادات الشابة لكنها رفضت».

وأعرب الرئيس سلام عن أسفه لأن «الحراك انحرف عن مساره ورفع شعارات غير قابلة للتحقق»، قائلا ان «بعض هذا الحراك غير بريء وبعضه الآخر البريء يتعرض لاستغلال سياسي».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"